

الأزمة المالية تغلق السلام الكهربائية للأمم المتحدة

نيويورك - يشير غلق العديد من السلام المتحركة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك إلى تعمق أزمة المنظمة الأممية المالية.

ويعد إغلاق السلام المتحركة أحد إجراءات الترشيد التي لجأت إليها المنظمة في وجه الأزمة الراهنة، التي وصفها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بأنها "أسوأ أزمة نقدية تواجهها الأمم المتحدة منذ نحو عقد من الزمن".

وتوقفت الأمم المتحدة عن تعيين موظفين جدد، وخفضت أعداد السفريات الرسمية، كما ألغت الاجتماعات خارج ساعات الدوام، بالإضافة إلى تقليص التدفئة وتكييف الهواء.

وتعود أسباب الأزمة التي تعيش على وقعها الأمم المتحدة إلى عدم تسديد العشرات من الدول مستحقاتها السنوية. وسدّدت 134 دولة فقط من إجمالي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، البالغ عددها 193 دولة، المستحقات الواجبة عليها للمنظمة الدولية للعام الجاري. وقد نجم عن ذلك عجز وصلت قيمته إلى 1.2 مليار دولار. وأكثر الدول المدينة للمنظمة هي الولايات المتحدة، والبرازيل وإيران وإسرائيل. وليست هذه المرة الأولى التي تواجه فيها الأمم المتحدة، التي لا تستطيع أن تقرض أموالاً، عجزاً قرب نهاية العام.

وعادة ما تسدّد الولايات المتحدة مستحقات المنظمة في نوفمبر. ووفقاً لصحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، يصل كامل مديونية واشنطن للأمم المتحدة إلى 100 مليون دولار، مستحقة عن السنة الجارية وسنوات سابقة.

وفي رد فعل على أزمات الأزمة المالية للأمم المتحدة، غرّد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على تويتر: "اجعلوا جميع الدول الأعضاء تدفع مستحقاتها، وليس فقط الولايات المتحدة".

ويقاوم تأخر دول أخرى في تسديد مساهماتها على نحو متزايد، من العجز المالي الذي تواجهه المنظمة. ووفقاً لما ذكره الخبير في شؤون الأمم المتحدة ريتشارد جوان، من المركز البحثي "مجموعة الأزمات الدولية"، فإن الأزمة المالية ليست سبباً يدعو إلى الخوف على مستقبل المنظمة الدولية.

ويشرح جوان، "حتى الولايات المتحدة سوف نفي بالتزاماتها المالية للعام الجاري في نهاية المطاف"، مضيفاً أن الأمم المتحدة تواجه مشكلة سيولة أكثر منها أزمة مالية مكتملة الأركان.

وقد تبدو الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الأمم المتحدة متواضعة، بالنظر إلى أن المنظمة لديها الآلاف من الموظفين وشبكة مكاتب عالمية.

وقال متحدث أمني للصحافيين، إن إيقاف السلام الكهربائية يؤدي إلى توفير 14 ألف دولار سنوياً، بواقع 38 دولاراً يومياً.

ضغوط داخلية وخارجية تترك جونسون في الانتخابات

توسك يحذر الناخبين من انهيار بريطانيا بعد تنفيذ بريكت



توجس من انفلات الأمور

انتخابات ذاتي ووفاء استثنائيين القرن الحادي والعشرين". وتزيد هذه الاتهامات من تعقيد مهمة جونسون، خصوصاً إذ لا يمكن من تحقيق فوز كاسح في الانتخابات ما قد يرغمه على اللجوء للحزب مع حزب بريكت. ولم يخف توسك، الذي يترك منصبه نهاية الشهر الحالي، معارضته لبريكت. وقال، إن "انتخابات المملكة المتحدة ستجرى في غضون شهر واحد، متسائلاً، هل لا يزال ممكناً تغيير مسار الأمور". وتابع، "الكلمات الوحيدة التي تخطر في بالي اليوم هي ببساطة: لا للاستسلام. في هذه المباراة وصلنا إلى تمديد الوقت. نحن الآن في الشوط الإضافي، ربما تصل الأمور إلى الركلات الترجيحية".

وبعد أيام قليلة على قول الرئيسة الجديدة للمفوضية الأوروبية إن صدمة بريكت قربت الأعضاء الـ 27 الباقين من بعضهم، أشاد توسك بوجدتهم خلال المفاوضات الشاقة مع لندن والتي استمرت لأكثر من عامين.

وقال توسك، إن "الأعضاء الـ 27 في الاتحاد الأوروبي قد حافظوا على

استفتاء ثان حول بريكت، فيما تعهد الديمقراطيون الليبراليون إلغاء بريكت برمته.

وبخلاف انتقادات توسك يواجه جونسون اتهامات في الداخل ولو كانت غير مباشرة، إذ أكد، الخميس، نايجل فاراج زعيم حزب بريكت المؤيد لخروج المملكة من التكتل الأوروبي، أن حزب المحافظين يستخدم مجموعة من الأساليب "المشينة" في محاولة لمنع مرشحي حزب بريكت من خوض الانتخابات في 12 ديسمبر، وذلك في أعقاب هجمات سيربانية تعرض لها الحزب خلال الأيام الماضية.

وأضاف فاراج، الذي كان قد قدم هدية في وقت سابق لجونسون بإعلانه عدم ترشيح حزبه لمرشحين للمنافسة في 300 دائرة انتخابية فاز بها المحافظون في الانتخابات السابقة أن "ما يحدث الآن ليس سوى عمل مشين. تجري محاولة على نطاق واسع... لا يسعك إلا أن تعتقد أننا في فنزويلا".

وذكر أن مرشحي حزب بريكت "يتعرضون لوابل لا يتوقف من المكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني لمطالبتهم بعدم خوض

التي هي عكس ذلك تماماً"، مضيفاً أن "المملكة المتحدة لا يمكنها أن تلعب دوراً عالمياً إلا إذا كانت جزءاً من أوروبا متحدة".

وتابع، "العالم يدرك ذلك. بعد خروجها ستصبح المملكة المتحدة دخيلاً، لاعباً من الصف الثاني، فيما ساحة المعركة الرئيسية ستكون للصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي". ويخوض رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الانتخابات العامة متعهداً بـ "تحقيق بريكت"، بعدما فشل في تنفيذ تعهده بإخراج البلاد من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر.

وبعد فشله في أخذ تاشيرة من مجلس العموم لتنفيذ بريكت بالاستناد إلى الاتفاق الذي توصل إليه مع الأوروبيين، تمكن جونسون من الحصول على إرجاء جديد لعملية الخروج من بروكسل التي حددت يوم 31 يناير موعداً جديداً لدخول بريكت حيز التنفيذ.

وفي الجهة المقابلة للمحافظين يقف حزب العمال، الذي يتزعمه جيريمي كوربين معارضاً لصفقة جونسون. ويتعهد الحزب بإعادة التفاوض حول اتفاق تنظيم الخروج من التكتل وإجراء

وأجه رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، الخميس، صفعات متتالية أولها وجهها له رئيس المجلس الأوروبي المنتهية ولايته، الذي حاول ثني الناخبين البريطانيين عن منح المحافظين أصواتهم من خلال التحذير من تداعيات تنفيذ بريكت، وثانيها وجهها له حزب بريكت الذي اتهم المحافظين بممارسة ضغوط على مرشحيه لمنعهم من خوض الانتخابات.

بروكسل - وجه رئيس المجلس

الأوروبي المنتهية ولايته، دونالد توسك، الخميس تحذيراته للناخبين البريطانيين المستعجلين خروج بلادهم من التكتل الأوروبي، الذين يتوون منح أصواتهم للمحافظين، بأن نفوذ بريطانيا سيترجع بعد تنفيذ بريكت، وذلك تزامناً مع تصاعد الخلافات بين زعيم المحافظين بوريس جونسون وخصومه. وأكد توسك أن بريطانيا لن تكون قادرة على منافسة القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي بعد مغادرتها للاتحاد.

وقال، إن مؤيدي بريكت وهمون إن اعتقدوا أن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيعيد لبلادهم نفوذها على الساحة الدولية، معتبراً أن بريكت يشكل "النهاية الحقيقية للإمبراطورية البريطانية".

ويشكل بريكت أحد أبرز مواضيع الحملات الانتخابية في لندن الخلفية، وقد حرض الساعين لإبقاء بريطانيا في التكتل إلى عدم فقدان الأمل في دعوة ضمنية للناخبين للتصويت إليهم وعدم السماح بخروج المملكة من التكتل.



نايجل فاراج

مرشحنا يتلقون مكالمات لمطالبتهم بعدم خوض الانتخابات

ويعتبر عدد من مؤيدي بريكت البريطانيين أن خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي، الذي يعد أكبر تكتل تجاري في العالم، سيمكن بريطانيا من نسج علاقات اقتصادية وثيقة مع دول أخرى حول العالم.

وقال توسك في كلمة أمام كلية أوروبا في براغ المتخصصة في إعداد الأجيال القادمة من بيروقراطيي الاتحاد الأوروبي، إنه "يمكن سماع حنين لعصر الإمبراطورية في أصوات هؤلاء، لكن

حراك السترات الصفراء في فرنسا يراهن على ذكرى انطلاقته لاستعادة زخمه

سوى 0,54 بالمئة من الأصوات. وثمة مساع حالياً في فرنسا هيكلية حراك السترات الصفراء. وبالرغم من أن أفته لا يزال غامضاً، فإن الترويج للديمقراطية المباشرة يمثل العامل المشترك الوحيد بين المساعي.

وفي هذا السياق، تسعى بريسيكيا لودوسيكي إلى إنشاء "لوبي مواطني" يكون حاضراً في كل منطقة بغية "تحريك المنتخبين محلياً وجعلهم يدركون أن لدى المواطنين كلمتهم".

وسيترشح ممثلون آخرون عن السترات الصفراء في الانتخابات البلدية المرتقبة في مارس 2020.

وشهدت عدة أنحاء من العالم في الأشهر الأخيرة صراعات اجتماعية، انبثقت من بيانات تتشارك في انعدام المساواة الاقتصادية والتمهيش السياسي، على غرار الانتفاضة غير المسبوقة في وجه السياسيين اللبنانيين، والأزمة الشديدة في تشيلي، والحراك في الجزائر، كما التظاهرات الواسعة والمستمرة في هونغ كونغ. ويبدل الغضب الشعبي في هذه البلدان المختلفة على قلق عميق، خاصة لناحية الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء. وبحسب منظمة أوكسفام، كان 26 مليارديراً يوزون ما ياليا عام 2018 على ما يوازي مقدرات نصف الكرة الأرضية الأكثر فقراً.

خشية فقدان عين أو يد أو التعرض للغاز المسيل للدموع".

وبانت فاذفة الكرات، التي نددت بها حركة السترات الصفراء فيما رفض القضاء منع استخدامها، ترسز إلى "العنف الأمني". وبحسب السلطات، فقد أصيب 2500 متظاهر و1800 عنصر من القوى الأمنية.



فريدريك دابي

خفض الضرائب الذي أعلنه ماكرون هدأ علاقته بالفرنسيين

وفي تسجيل مصور نشر في منتصف أكتوبر، دعا إريك درويه، وهو إحدى الشخصيات البارزة ضمن الحراك، إلى "اللاقى" مجدداً بين كل "المهن". ولكن من دون تسجيل نجاح حتى الآن.

ويعتبر الباحث في المعهد الوطني الفرنسي للأبحاث العلمية، لوران جان بيار، أن إعلان نهاية الحراك بالاستناد فقط إلى "معيار عدد المشاركين" خطأ.

ويقول، "ثمة بلا شك تراجع، غير أن أثر حركة ما يتجاوز دوماً فترة الحشد".

وبعد عام، لم يجد أصحاب السترات الصفراء ترجمة سياسية لتحركهم، ففي الانتخابات الأوروبية في مايو، لم تحصد القائمة المنبثقتان عن الحراك

ولكن تلك الأزمة "جعلته يدرك أن العدائية التي عرّبت عنها غالبية الفرنسيين تقرض عليه منهجاً آخر".

ويستعكس تغيير المنهج عبر "الحوار الوطني الكبير"، الذي نظمته السلطة التنفيذية في كافة أنحاء فرنسا بين يناير ومارس. وبالرغم من ذلك، لا تزال فئة واسعة محتشكة، خاصة بشأن مدى قدرتها على إحداث تغيير، بحسب عدد من استطلاعات الرأي.

ويعتبر فريدريك دابي، نائب مدير المعهد الفرنسي لدراسات الرأي العام، أن "مبلغ 17 مليار يورو من المساعدات وخفض الضرائب، الذي أعلن عنه الرئيس الفرنسي، سمح بهدئة علاقته بالفرنسيين، غير أن "رافعات الدعم والحشد لا تزال حاضرة".

ويرغب العديدون من حراك السترات الصفراء العودة إلى باريس في ذكرى انطلاقته. وتعتبر بريسيكيا لودوسيكي، وهي واحدة من ملهمي هذه الحركة الاحتجاجية، أن "المدهش هي أنها لا تزال قائمة وليس أن ثمة أعداداً أقل".

ومن جانبه، يشير فرنسوا بول، وهو محام ومتحدث باسم السترات الصفراء في روان شمال غرب البلاد، إلى أن "الكثير من الناس اليوم لا يجروون على الظاهر

السلطات في منتصف مارس 2019 إثر أعمال العنف والنهب التي شهدتها.

ومثل ذلك آخر تعبئة ضخمة لحراك انطلق في ديسمبر 2018 بالاعتداء على قوس النصر، والذي أثار صورة المنتشرة صدمة في الشارع. ومنذ الربيع، لم تنفك التحركات في الشارع عن التراجع لتشهد في أسابيعها الأخيرة حضور بضعة آلاف من المتظاهرين فقط. ولكن بالنسبة إلى ماكرون، لم يعد شيء كما كان بعد عام على تلك الولاة.

ففي نوفمبر 2018، كانت السلطة التنفيذية مضطرة إلى أن تشهد على نجاح السترات الصفراء. وبدأت أزمة أسفرت عن أسابيع من الاضطراب في أعلى هرم الدولة الفرنسية.

وتجاوز حالياً ماكرون العاصفة، ويستعد لدخول الجزء الثاني من ولايته الرئاسية محافظاً على "الطاقة الحيوية" من أجل "تغيير البلاد". ولكنه أكد، أخيراً، أن ذلك سيتم في ظل "المزيد من الصبر والإنصات". ويقر بأن "لحظة التشنجات الشديدة"، التي مثلها هذا التحرك طبعته "بشكل عميق".

وفي نزوة الأزمة في ديسمبر 2018، ظهر ماكرون متفاجئاً إزاء شدة رفض شخصه خلال التظاهرات. ويقول الباحث في العلوم السياسية، جان غاريف، إن ماكرون كان يعتقد قبل ذلك "بالإمكان فرض إصلاحاته".

وفي 17 نوفمبر 2018، استجاب، بحسب السلطات الفرنسية، 282 ألف متظاهر يرتدون تلك السترات المتميزة، لدعوة أطلقت عبر موقع فيسبوك خارج أي إطار سياسي أو نقابي، وانتشروا عند تقاطعات الطرق في انعكاس رمزي لمعاناة شريحة واسعة من تراجع القدرة الشرائية.

وفي اليوم نفسه في باريس، كان البعض يلقون جادة الشانزليزيه التي ستتحول مع الوقت إلى أحد معاقل تظاهرات أيام السبت حتى منعها من قبل



مازلنا هنا